گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 8, No. 4, pp. 659–670, December-2020.
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

الصراع والتعاون في العلاقات الدولية: الإسهامات النظرية للنقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة

عمران عمر علي

قسم العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة دهوك، اقليم كوردستان – العراق.

تاريخ الاستلام: 2019/11 **تاريخ القبول:** 2020/10 **تاريخ النشر:** 2020/12 https://doi.org/10.26436/hjuoz.2020.8.4.653

الملخص:

يتناول هذا البحث النقاش[1] بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة في إطار حقل العلاقات الدولية ويسلط الضوء على أهم طروحات النظريتين، وخاصة فيما يتعلق بوجهات نظرهما حول هيكل العلاقات الدولية وهل يحكمه الفوضى والصراع أم التعاون. كانت، ولا زالت، دراسة الصراع والتعاون في العلاقات الدولية من المهام الرئيسية للبحث والتحليل بالنسبة لمنظري وباحثي العلاقات الدولية، وأصبح هذا الترابط بين الصراع والتعاون القضية الرئيسية في النقاش بين النظريتين السائدتين في العلاقات الدولية. تعتبر نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة من أكثر النظريات تأثيرا على العلاقات الدولية، ويعتبر النقاش بين النظريتين من أكبر واهم النقاشات في حقل العلاقات الدولية. يسعى هذا البحث إلى بيان وشرح الاسهامات النظرية لكل من النظريتين فيما يتعلق بالصراع والتعاون في العلاقات الدولية، ومدى مساهمة طروحات الليبرالية الجديدة، خاصة فيما يتعلق بدور المؤسسات الدولية في زيادة التعاون الدولي، وفي التقليل من هيمنة الرؤية الواقعية في العلاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق بسيادة الفوضى والصراع من أجل القوة. تناقش هذه الدراسة أن النقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة لم يساهم بشكل كبير في تطوير نظرية العلاقات الدولية، حيث لم يساهم هذا النقاش بشكل كبير في التقليل من هيمنة سياسات القوة في العلاقات الدولية وحل المشاكل الدولية الناتجة عنها.

الكلمات الدالة: *نظرية الواقعية الجديدة" نظرية الليبرالية الجديدة" النقاشات الكبرى في العلاقات الدولية" الفوضى الدولية" الصراع والتعاون الدوليين.*

1. مقدمة

منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى، يتمحور تطور حقل العلاقات الدولية بالأساس حول النقاشات أو الحوارات الفكرية والنظرية الكبيرة بين الاتجاهات والمناهج النظرية المختلفة في العلاقات الدولية. ومن هذه النقاشات الأساسية هو النقاش بين نظرية الواقعية الجديدة (وتسمى أيضا الواقعية الهيكلية) وبين نظرية الليبرالية الجديدة (وتسمى أيضا الليبرالية المؤسسية الجديدة)، والذي بدأ في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، واستمر حتى يومنا هذا. تعتبر نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة من أهم وأكثر النظريات تأثيرا على العلاقات الدولية، ولذلك، فإن النقاش النظري بين النظريتين تعتبر من أكبر وأهم النقاشات في حقل العلاقات الدولية.

إن أهمية هذا النقاش لا تكمن فقط في اعتباره أهم وأكبر النقاشات في حقل العلاقات الدولية وأن هاتين النظريتين لا زالتا المهيمنتين في هذا الحقل، وإنما تكمن أيضا في اعتباره نقاش قديم وله سوابق تاريخية وجذور فلسفية ويتجدد باستمرار. فكان هناك العديد من المفكرين على مر القرون الذين أكدوا على الصراع الدولي والفوضى الدولية، والاعتماد على الذات للحماية، وفائدة القوة العسكرية، وأهمية حسابات ميزان القوى. فعلى سبيل المثال، يشار إلى ثيوسيديدس، من العصر اليوناني القديم، وإلى مكيافيلي وتوماس هوبز كأهم فلاسفة و أسلاف الواقعية. وبالمثل، هناك العديد من الفلاسفة الليبراليين، أمثال جون لوك وايمانويل كانت، ومفكرين آخرين الذين أكدو على مفاهيم الاقتصاد والحريات الفردية، وعلى الترابط الاقتصادي الدولي، والقانون والمؤسسات الدولية، والاتصال الدولي، والقواعد والاخلاقيات الدولية،

[1] المقصود ب (النقاش) هنا هو النقاش النظري بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة. وهو أحد (النقاشات الكبرى) أو (الحوارات العظمى)، حسب استخدام الباحثين، في العلاقات الدولية والمؤخوذة من الاصل الانكليزي (Great debates)، والتي تركز على النقاشات النظرية في تطور حقل العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين. وهي تشمل، في الغالب، ثلاثة نقاشات كبرى: النقاش بين الواقعية وبين المثالية–الليبرالية، والنقاش بين الواقعية وبين السلوكية، والنقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة. وهناك من يضيف نقاشا رابعا مهما وهو النقاش بين الوضعية وما بعد الوضعية (انظر مثلا، تيم دان وآخرون، ترجمة ديما الخضرا، 2016" Lake, 2013; Lapid, 1989).

وعلى التعاون الدولي والمصالح المتبادلة وبالتالي إمكانية تحقيق السلام العالمي.

بشكل عام، النسبة للواقعيين والواقعيين الجدد، تعتبر السياسة الدولية صراعا مستمرا من أجل القوة والبقاء، وفي بعض الأحيان، الهيمنة على النظام الدولي. لا ينكر الليبراليين الجدد وجود الصراع وحتى الحرب في السياسة الدولية، ولكنهم لا يرونها الصفة الوحيدة أو الصورة الكاملة للسياسة الدولية. حيث في الكثير من الحالات وفي العديد من المجالات تكون الدول قادرة على تجنب الصراع والحرب بالعمل معا للتخفيف من آثار الفوضى وتحقيق المكاسب المتبادلة وتجنب الضرر المشترك. لذلك، بينما الواقعيون أكثر ميلا لدراسة الأمن الدولي وأسباب الصراع والحروب بين الدول، يركز الليبراليين الجدد على قضايا المصالح المشتركة مثل قضايا التجارة والاقتصاد السياسي الدولي والبيئة.

وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بدأ النقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية المؤسسية الجديدة يركز أكثر على دور المؤسسات الدولية في تخفيف آثار الفوضى الدولية. حيث أكد الليراليين الجدد، أمثال روبرت كيوهان و جوزيف ناي، على زيادة دور الفاعلين من غير الدول مثل الشركات متعددة الجنسية، ودور المؤسسات الدولية مثل الامم المتحدة، وكذلك الاعتماد الاقتصادي المتبادل على التقليل من أهمية الامن العسكري وعلى زيادة التعاون بين الدول وبالتالي زيادة احتماليات تحقيق السلام الدولي. ولا تزال مسألة التعاون الدولي، وخاصة من خلال المؤسسات الدولية، محل نقاش مكثف في مجال العلاقات الدولية.

لذلك، على الرغم من أن الرؤية الواقعية سيطرت على التفكير في السياسة العالمية معظم الوقت منذ أن كتب ثوسيديديس أطروحته حول الحرب البيلوبونيزية، إلا أن الرؤى البديلة كانت موجودة دائما. ولكن بالرغم من ذلك، يناقش هذا البحث أن البدائل الاخرى حتى الآن فشلت، وخاصة الليبرالية الجديدة في التقليل من هيمنة الواقعية وسياسات القوة في العلاقات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بدور المؤسسات الدولية والاعتماد المتبادل في تحقيق التعاون الدولي والسلم والامن الدوليين. إن إدعاء الليبرالية المؤسسية الجديدة بأن المؤسسات الدولية تعزز السلام وتردع الدول عن الذهاب للحرب هو إدعاء مثالي، إلى حد كبير، ويحتاج إلى رؤية واقعية ودمج مفاهيم واقعية عند شرح وتقييم دور المؤسسات الدولية في السياسة الدولية.

وعليه، فان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على أهم الاسهامات النظرية للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وأهم نقاط الاختلاف والاتفاق بين النظريتين، وبشكل خاص معرفة اسهامات نظرية الليبرالية الجديدة في كل من الجانب النظري وواقع الفوضى وسياسات القوة في العلاقات الدولية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة بشكل أساسي في الجانب النظري، حيث تمكننا الدراسات النظرية من فهم الظواهر والأحداث السياسية والعالم من حولنا بشكل أفضل وبعدسات مختلفة، وهذا بحد ذاته مهم جدا بإعتبارها الأساس المعرفي لفهم السياسة الدولية. وهذه الدراسة هي محاولة لفهم بشكل أفضل لماذا لا تزال سياسات القوة الواقعية هي المهيمنة في عالم السياسة الدولية.وبالاخص، بيان إلى أي مدى نجحت طروحات الليبرالية الجديدة، فيما يتعلق بدور المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون الدولي، في التقليل من هيمنة الرؤية الواقعية للعلاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالفوضى والصراع. بالإضافة إلى ذلك، قد تمكن هذه الدراسة طلاب وباحثي العلاقات الدولية في الجانب العملي أيضا. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، فهم وتقييم دور المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، بشكل أفضل وفهم لماذا لا تستطيع هذه المؤسسة من حل الصراعات والحروب (مثل سوريا واليمن) وبالتالي تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وتعتمد هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أنه بينما يستمر هيكل السياسة الدولية يتسم بالفوضى وتستمر المؤسسات الدولية في العمل تحت سلطة وهيمنة الدول نفسها، فإن سياسات القوة الواقعية سوف تستمر في الهيمنة على السياسة الدولية.

من هذا المنطلق، تتركز إشكالية هذه الدراسة في طرح التساؤل حول مدى مساهمة الطروحات المتفائلة أو المثالية لليبرالية الجديدة فيما يتعلق بدور المؤسسات الدولية والتعاون الدولي والاعتماد المتبادل في التقليل من هيمنة الرؤية الواقعية للعلاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالفوضى والصراع من أجل القوة. وكذلك ماهي نقاط الضعف الرئيسية لدى الليبرالية الجديدة، خاصة فيما يتعلق بدور المؤسسات الدولية في التعاون الدولي، اللتي أدت إلى اخفاقها في التقليل من هيمنة الواقعية في العلاقات الدولية؟

وتنقسم هيكلية الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث: يتناول المبحث الاول الافكار والفرضيات الرئيسية لنظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية" والمبحث الثاني يتناول الاسهامات النظرية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية" ويتناول المبحث الثالث نقاط الضعف الرئيسية لليبرالية الجديدة واسباب فشلها في التقليل من هيمنة الفوضى وسياسات القوة في العلاقات الدولية. بالاضافة الى الخاتمة.

2. الواقعية الجديدة: الافتراضات والسمات الأساسية

بداية، من المهم الإشارة هنا إلى أن الواقعية ليست نظرية واحدة في العلاقات الدولية. فبالرغم من أن كتاب هانس مورغنثاو (السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام Politics among Nations: the Struggle for Power and Peace) تعتبر الأساس للواقعية وأثرت ولا زالت في التفكير في السياسة الدولية، فقد كانت هناك محاولات مستمرة لتطوير نظرية العلاقات الدولية. على أية حال، هناك اتفاق عام على ان أهم الإسهامات الجديدة لنظرية الواقعية يرجع لكينيث والتز في كتابه (نظرية السياسة الدولية Theory of

International Politics) (Waltz, 1979)، والتي تسمى "بالواقعية الجديدة (New-Realism)" أو "الواقعية الهيكلية (Structural Realism)" أو "الواقعية الدفاعية". والإسهامات الأخرى المهمة في الواقعية الجديدة أو الهيكلية تعود ل "جون ميرشايمر John Mearsheimer" في كتابه "مأساة سياسات القوة العظمى "The Tragedy of Great Power Politics (Mearsheimer, 2001)، والتي تسمى أيضا "الواقعية الهجومية".

هذه الإسهامات الجديدة تؤكد بشكل أساسي توازن القوى والمنافسة بين الدول إما لزيادة القوة على حساب الآخرين، أو على الأقل التأكيد على أنهم لا يخسرون القوة لحساب الآخرين. وأن الدول تقوم بذلك بسبب كون هيكل العلاقات الدولية يفرض عليهم ذلك إذا أرادوا البقاء على قيد الحياة. وبشكل عام، يعتقد الواقعيون بأن القوة هي العامل الرئيسي في العلاقات الدولية، وأن السياسة الدولية هي بشكل أساسي سياسات القوة. والدول، وخاصة العظمى منها، كفاعلين رئيسيين في العلاقات الدولية، تهتم بشكل أساسي إلى أي مدى تملك القوة العسكرية والاقتصادية مقارنة ببعضها البعض. وبالنسبة للواقعيين، من المهم جدا ليس فقط أن تمتلك قوة كبيرة، ولكن أن تتأكد من أن القوى الأخرى لا تميل أو تتجه نحو تغيير حاد لتوازن القوى لصالحهم (Mearsheimer, 2010: 78).

بالاضافة إلى إسهامات كل من والتز وميرشايمر، هناك إسهامات وإضافات أخرى نظرية في هذا الإطار، ولكن تعتبر إسهامات كل من والتز وميرشايمر أهمها. وإن إسهامات كنيث والتز، الذي يعتبر المؤسس الرئيسي للواقعية الجديدة، ستكون موضع التركيز والدراسة في هذا البحث. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الأعمال والمساهمات الواقعية منذ سبعينيات القرن العشرين كانت هيكلية إلى حد كبير، وكان ذلك في الغالب نتيجة لتأثير كينيث والتز.

1.2. الافتراضات الرئيسية:

فيما يتعلق بالقوة والسعي نحو السلطة، هناك اختلافات متعددة بين الواقعيين، ومن أهم هذه الاختلافات ما يتعلق بسؤال جوهري في العلاقات الدولية مفاده: لماذا تريد الدول زيادة القوة في العلاقات الدولية وتسعى إليها؟ فبالنسبة لواقعية مورغنثاو الكلاسيكية، الجواب هو الطبيعة البشرية، حيث كل إنسان يولد ولديه الرغبة، بطبيعته البشرية، في إمتلاك وزيادة القوة. وبما أن الدول يديرها ويقودها الأفراد، فإن طبيعة الدول مستمدة من طبيعة البشر فيما يتعلق بالأنانية والسعي نحو المزيد من القوة للحفاظ على الذات (Morgenthau, 1954). و يدعي والتز بأن حجة مورغنثاو في أن الرغبة في القوة متجذرة في الطبيعة البشرية وأن القوة هي غاية في حد ذاتها لا يُؤكدها الواقع التأريخي والتجريبي. ويرفض والتز أيضا شرح مورغنثاو أن الصراع والحرب من الصفات الطبيعية للرجل، حيث يؤكد والتز بأنه لا يمكننا التحقق من جوهر الطبيعة البشرية بشكل تجريبي، ولا يمكن لطبيعة ثابتة أن تفسر الاختلاف. على سبيل المثال، إذا كانت الطبيعة البشرية هي سبب الحرب، فهي أيضا السبب في السلام الذي يأتي بعد الحرب (Waltz, 1992: 34-35).

فبالنسبة للواقعية الجديدة، فالطبيعة الإنسانية لا تُفسر الكثير فيما يتعلق بأسباب رغبة الدول في القوة. وبدلا من ذلك، فان هيكل أو هندسة النظام الدولي هو الدافع الرئيسي الذي يفرض على الدول السعي نحو زيادة القوة. ففي نظام تغيب فيها سلطة عليا فوق سلطة الدول، وعندما لا يكون هناك ضمان في عدم اعتداء دولة على أخرى، فالنتيجة البارزة والبديهية هي أن كل دولة سوف تقوم بما هو ممكن لأن تكون قوية لدرجة، على الأقل، لحماية نفسها إذا تم مهاجمتها من قبل دولة أخرى. لذا، فان لدى الدول خيارات محدودة إذا أرادت الحفاظ على الذات وكذلك منافسة خصومها، وهذا لن يتم، في حالة غياب السلطة العليا، إلا بالمزيد من القوة، وأحيانا تغيير ميزان القوى لصالحها (Waltz, 1979; Mersheimer, 2001).

فالنظرية التي يقدمها والتز لا تدعي الاعتماد على المصادفة أو الاشياء غير المتوقعة. بل، تسعى هذه النظرية إلى شرح المسائل التي تحدث بإنتظام وبشكل متكرر في السياسة الدولية، وأنها تقدم نظرية مركزية الدولة في السياسة الدولية. وتتكون العناصر الهيكلية للواقعية الدفاعية لوالتز من الفوضى المعرفة على أنها غياب الحكومة وتوزيع القدرات عبر النظام. في هذا الإطار، والتز يبعد من نظريته السمات الأخرى للنظام الدولي وكل سمة من سمات الدول ما عدا قدراتها (Waltz, 1992: 36). يؤكد والتز على افتراضين صريحين فقط بشأن الدول: الأول، أن الدول ممثلون وحدويون لا يختلف بعضهم عن البعض الآخر إلا فيما يتعلق بقدراتهم، ثانيا، أن الدول، في الحد الأدنى، تسعى إلى تبني سياسات تضمن بقائها. إن البقاء على قيد الحياة أمر ضروري لأنه شرط أساسي لتحقيق جميع الأهداف الأخرى التي قد ترغب الدول في تحقيقها. وفي عالم والتز، يعد الأمن الغاية النهائية، وأن السلطة والقوة هما مجرد وسائل تتبعها الدول طالما أنها تتوافق مع مخاوفها الأمنية. وأن الدول توازن ضد قوة منافسيها في الساحة الدولية لأن قدرة خصومها في النهاية هي التي قد تهدد بقائها واستمراريتها (Waltz, 1988: 620).

لذلك، فإن توازن القوى هو العنصر الدينامي الآخر في نموذج والتز لنظرية السياسة الدولية، حيث يؤكد والتز أن عدداً من القوى العظمى، التي تمتلك أكبر القدرات، هي التي تشكل توازن القوى أو أقطاب النظام الدولي وتشكل شخصية النظام الدولي (Waltz, 1979: 77). الاستنتاج النظري المركزي للواقعية الهيكلية لوالتز هو أنه في حالات الفوضى تتوازن الدول بدلا من اعتماد بعضها على البعض (Waltz, 1990: 5). وفي النظام السياسي الهرمي، تميل الجهات

الفاعلة الوطنية إلى المنتصر أو صاحب السلطة وذلك لأن الخسارة لا تعرض أمنهم للخطر. والجهات الضعيفة تحاول زيادة مكاسبها أو تقليل خسائرها عن طريق الإنحياز إلى الطرف الأقوى. ولكن في حالة النظام السياسي الفوضوي، الإنحياز للأقوى من خلال تقويته قد يُسبب لك عواقب وخيمة في وقت لاحق. إن قوة الاخرين، وخاصة القوى العظمى، تشكل دائما تهديدا عندما لا توجد حكومة تلجأ إليها للحماية. في المقابل، تحاول الأطراف الساعية للتوازن الحد من المخاطر من خلال معارضة الطرف الأقوى (Waltz, 1979: 126).

2.2. السمات الرئيسية للنظام الدولي:

ويؤكد والتز أن السمة الأساسية لهيكلية النظام الدولي هي الفوضى، بمعنى غياب الاحتكار المركزي للقوة الشرعية. والفوضى هي القوة الأساسية التي تشكل دوافع وأفعال الدول في نظرية والتز (Waltz, 1988: 618). والدول نفسها هي عنصر أساسي آخر في نظرية والتز، حيث يقدم والتز، مثل الواقعية الكلاسيكية لمورغنثاو، رؤية مركزية الدولة في السياسة الدولية. وبالرغم من أن والتز يذكر جهات فاعلة أخرى في السياسة الدولية، ولكنه يؤكد أن الدولة تعد فاعلاً رئيسياً في النظام الدولي (Waltz, 1979: 93).

بالإضافة إلى ذلك، يبقى البقاء على قيد الحياة الدافع الرئيسي لسياسات وأفعال الدول، وكشرط أساسي لتحقيق الأهداف الأخرى للدولة (Waltz, 1979: 91). ويؤكد والتز أيضا أن توازن القوى هو جوهر فهمه للسياسة الدولية، وإذا كانت هناك أي نظرية سياسية مميزة للسياسة الدولية فهي نظرية توازن القوى (Waltz, 1979: 117). وأخيراً، يؤكد والتز أن نظريته صممت لتفسير تكرار الحروب الكارثية عبر آلاف السنين، وبالتالي تقديم تفسير مناسب للحرب (Waltz, 1988: 620).

الفوضى والتسلسل الهرمي هما المبدآن الرئيسيان للنظام السياسي. وإن الوحدات أو الجهات الفاعلة إما تقف في علاقات السلطة والتبعية (التسلسل الهرمي) أو أنها لا تفعل ذلك (الفوضى). ويجادل والتز أن هناك اختلافات نوعية ملحوظة بين السياسة التي تتم في حالة من القواعد المستقرة وبين السياسة التي تتم في حالة من الفوضى (Waltz, 1979: 61).

إن التسلسل الهرمي يستلزم علاقات فوقية وعلاقات تبعية بين أجزاء النظام، وهذا يعني تمايزها من حيث الوظائف والمسؤوليات، كالتمايز بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وعلى النقيض من ذلك، فان لدى نظام الفوضى القليل من التمايز الوظيفي. وفي حالة الفوضى، يجب أن تضع كل وحدة نفسها في وضع يمكنها من الإعتناء بنفسها لأنه لا يمكن الاعتماد على أي شخص آخر للقيام بذلك. الاختلافات بين الدول في النظام الفوضوي هي القدرة وليست الوظيفة. والسياسة الوطنية تتكون من وحدات مختلفة تؤدي وظائف معينة، بينما تتكون السياسة الدولية من وحدات شبيهة وتقوم بعضها بتكرار أنشطة بعضهم الآخر (Waltz, 1979: 97-100). من هذا المنطلق، إذا كانت جميع الأوامر والقواعد الدولية فوضوية، وإذا كان هذا يعنى الحد الأدنى من التمايز الوظيفي، إذن تختلف الهياكل السياسية الدولية فقط فيما يتعلق بتوزيع القدرات. ويتم تحديد هذه الهياكل من خلال تغيير مصائر القوى العظمى، بعبارة أخرى، تختلف القواعد والأنظمة الدولية حسب عدد القوى العظمى.

إن الفوضى والأنانية تعرقلان التعاون إلى حد كبير. على سبيل المثال، تخيل مجرمين تم إحتجازهما بشكل منفصل من قبل الشرطة لإستجوابهما، وتم عرض صفقة (تخفيف حكم) لكل منهما مقابل الشهادة ضد الآخر، آخذا بالاعتبار أنه دون اعتراف لا يمكن إدانتهم إلا بجريمة أقل. هنا، يجب على كل منهما الاختيار بين التعاون (أن يبقى صامتا) والإنشقاق أو عدم التعاون (الشهادة ضد الآخر). وفي نفس الوقت، نأخذ بالاعتبار بأن كليهما لهما تفضيلات على النحو التالي: 1- يعترف بينما يظل الآخر صامتا" 2- كلاهما يظلان صامتين" 3- كلاهما يعترفان" 4- يبقى صامتا بينما يعترف الآخر. إفترض أخيرا أن خوفهم وكرهم للمخاطرة يقودهم إلى هدف معين وهو تقليل الخسارة القصوى الممكنة.

ووفقا لذلك، التعاون (أن تبقى صامتا) يكافئ كل منهما بالاختيار الثاني (الإدانة بتهمة أقل)، لكنه، في نفس الوقت، يترك المتعاون عرضة لأسوأ نتيجة ممكنة (قضاء عقوبة السجن لمدة طويلة أو للأبد، ومعرفة أن شريكك أو المتهم الثاني قد وضعك هناك، حيث إعترف ضدك). لذلك، يستطيع كل واحد منهما أن يضمن نفسه أمام هذا الاحتمال الأسوأ من خلال الاعتراف، وبالتالي فإن الخيار العقلاني هو الاعتراف ضد الآخر على الرغم من أن كليهما يعرفان أنهما سيكونان أفضل حالا من خلال التعاون. كلاهما ينتهي بخيار الاعتراف ضد الآخر لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان أن يتجنب كل منهما أسوأ النتائج الممكنة.

والصراع هنا لا ينشأ بسبب خلل محدد في الجهات الفاعلة. فهذه الجهات بشكل بديهي أنانية، ولكنها ليست بالنتيجة والضرورة شريرة أو سيئة. وفي بيئة من الفوضى، وبالرغم من أن كل الأطراف تفضل التعاون، فأن الخوف يدفعهم تجاه معاملة الجميع كعدو، حتى أولئك القادرين على ضمان رغباتهم ومصالحهم الخاصة المتعلقة بالمكسب والمجد (Waltz, 2000: 32).

ويمكن للفوضى أن تحبط حتى أفضل نوايانا. فبدون ضمانات تقلل من خطر التعاون، ودون إجراءات لتحديد كيفية تقسيم المكاسب، فان الذين يرغبون في التعاون أيضا قد يظلون محبوسين في حلقة مفرغة من المنافسة المدمرة للطرفين. على سبيل المثال، قد تشارك الدول في سباقات أسلحة باهظة الثمن أو حتى ذات نتائج عكسية لأنه لا يمكن ضمان تحقيق اتفاقيات الحد من الأسلحة بشكل مستقل. والمعضلة

الأمنية لها نفس المنطق. ونظرا إلى عدم اليقين الحتمي بشأن نوايا الآخرين، فإن الآخرين ينظرون إلى التدابير الأمنية التي يتخذها ممثل واحد على أنها تهديد. وفي نفس الوقت، يتخذ الآخرون خطوات لحماية أنفسهم، ويتم بعد ذلك تفسير هذه الخطوات من قبل الممثل الأول على أنها تؤكد فرضيتها الأولية وهي أن الآخرين خطرون. وهكذا تستمر وتتكرر دوامة من المخاوف الوهمية والدفاعات غير الضرورية (Snyder, 1997).

الضغوط الفوضوية نحو التوازن وضد التعاون تعززها نسبية القوة. فالقوة هي التحكم في النتائج، والقدرة على فعل شيء أو التأثير عليه. إنها مسألة لا تتعلق بالقدرات المطلقة – أي مقدار الأشياء والموارد التي يمتلكها الفرد – مقارنة بالقدرات النسبية. على سبيل المثال، الدبابة قوية جدا في مواجهة رجل أعزل. ولكن الدبابة نفسها التي تواجه سربا من الطائرات الهجومية ليست قوية على الإطلاق. لذلك، تتطلب نسبية القوة أن تكون الدول أكثر اهتماما بالقوة النسبية من الفائدة أو الأفضلية المطلقة (Waltz, 1979: 106).

لذلك، يمكن القول بأن إن السمة الرئيسية للسياسة الدولية هي الطابع الفوضوي للنظام الدولي، والتي تحفز الدول لتعبئة كل مواردها للحفاظ على البقاء. وفي ظل هذه الظروف، تسعى الدول إلى تحقيق سياسة توازن القوى التي قد تثير الحرب في اسوأ الأحوال. وحسب نظرية الواقعية الدفاعية، فإن نتيجة الحرب أكثر احتمالا في ظل تعدد الأقطاب من القطبية الثنائية. إذن العناصر الرئيسية للسياسة الدولية لوالتز هي الفوضى، والدول، والبقاء، وتوازن القوى، والحرب. من هذا المنطلق، يمكن التأكيد بأن السياسة الدولية عبارة عن سياسات القوة أو صراع من أجل زيادة القوة، على الأقل، لضمان البقاء والاستمرارية في النظام الدولي. وفي بيئة متسمة بالفوضى وعدم اليقين والاعتماد على الذات والسعي نحو تحقيق المصالح الوطنية البحتة، من الصعب ضمان بيئة تتسم بالتفاهم المتبادل وتحقيق التعاون الدولي وبالتالي السلم والأمن الدوليين.

3. الليبرالية الجديدة: الافتراضات الأساسية وأهمية المؤسسات الدولية

الليبرالية (المؤسسية) الجديدة (Neo-Institutional Liberalism) مدرسة فكرية ضمن المدرسة الليبرالية التي تؤكد نطاق السلوك التعاوني داخل النظام الدولي مع عدم إنكار الطابع الفوضوي للنظام الدولي. يتمحور الاهتمام الرئيسي لليبرالية الجديدة حول كيفية تحقيق التعاون بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي. والتعاون الدولي يحدث عندما تقوم الدول بضبط سلوكها وفقًا لتفضيلات الآخرين الفعلية أو المتوقعة، هكذا، تعتبر السياسات المتبعة من قبل دولة ما بمثابة تسهيل لتحقيق أهداف الدول الأخرى أو الشركاء الآخرين في النظام الدولي. فالليبرالية الجديدة هي فرع من نظرية الليبرالية في العلاقات الدولية التي تركز بشكل خاص على الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية لتحقيق الأهداف الدولية الجماعية، ولهذا السبب غالبا ما تسمى ب "الليبرالية المؤسسية الجديدة".

1.3. الافتراضات الأساسية:

الفكرة الجوهرية لليبرالية الجديدة تتمحور حول إمكانية تحقيق التعاون بين الدول والفاعلين الآخرين في النظام الدولي. ويحدث التعاون الدولي عندما تضبط الدول سلوكياتها بما تتوافق مع تفضيلات وتوقعات الآخرين في النظام الدولي، وبذلك، تعتبرالسياسات المتبعة من قبل دولة ما من قبل الشركاء كسياسات داعمة ومحققة لأهدافها (Keohane, 1984: 51). لذلك، تهدف الليبرالية الجديدة إلى تحقيق الأهداف والمنافع الجماعية المشتركة في العلاقات الدولية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الغاية، في ظل الفوضى الدولية، صعبة المنال، وقد أثبتت التجارب التاريخية هذه الحقيقة. وفي الواقع، تتوافق الليبرالية الجديدة مع الواقعية الهيكلية أو الواقعية الجديدة في انه من الصعب تحقيق التعاون الدولي في بيئة وتسيطر عليها الخوف وعدم اليقين.

وبالرغم من ذلك، فإن الليبرالية الجديدة، على نقيض واضح مع الواقعية الجديدة، تفترض أن التطورات المتسارعة، منذ القرن العشرين، قد جعلت التعاون الدولي ممكنا. هذه التطورات شملت نمواً كبيراً في المؤسسات الدولية، الرسمية وغير الرسمية، والتي تلعب دورا مهما في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية اليومية بين الدول وفي السياسات العالمية. وقد خلقت الدول، بشكل طوعي، منظماتٍ دولية كالأمم المتحدة للحصول على منافع وأهداف جماعية. وخلقت الدول أيضا أنظمة دولية، والتي تقوم على مجموعة من المباديء الصريحة أو الضمنية والقواعد لتنظيم وتقييم الجهود الجماعية فيما يتعلق بأهداف جماعية في قضية معينة، مثل تغيير المناخ والإحتباس الحراري (Krasner, 1995: 260).

ولاختبار إمكانية تحقيق التعاون الدولي، تندرج الليبرالية الجديدة ضمن الفئة التي تفترض مركزية الدولة في العلاقات الدولية، والتي كالواقعية الجديدة تعتبر الدولة فاعلاً موحداً وعقلانياً تهدف إلى الحصول على أكبر منفعة كفاعل مهيمن في السياسة الدولية. هكذا، يتم التعامل مع الدول كفاعلين موحدين مع أهداف خاصة، بدلا من كونها تتشكل من فاعلين محليين ذات أهداف ومصالح متنافسة متعددة. ومن جانب آخر، تفترض أيضا أن الدول تقوم بصنع القرارات بناءاً على مصالحها وأولوياتها الخاصة وبناءاً على الخيارات الاستراتيجية المبنية على المنفعة والخسارة، أي القرارات العقلانية مثل الواقعية الجديدة (Sterling-Folker, 2010: 117).

ومع ذلك، وعلى النقيض من الواقعية، فان الليبرالية الجديدة والليبرالية بشكل عام ترتكز على الفرضيات الليبرالية المتعلقة بالتقدم التراكمي في الشؤون الإنسانية. حيث تفترض الليبرالية

الجديدة أن المصلحة الجماعية يمكن أن تتحقق خلال التطبيق الفعال للمنطق الإنساني. هكذا، وعلى العكس من نظرية الواقعية، فان لدى الليبرالية الجديدة اعتقاداً أكبر بقدرة الإنسان على الحصول على منافع جماعية وتحقيق أهداف مشتركة والتي تهدف إلى تعزيز الحرية، والسلام، والرفاهية والعدالة على المستوى العالمي. هذا لا يعني أن الليبراليين مثاليين في إطارهم النظري لتفسير العلاقات الدولية، حيث يعترف الليبراليين بأنه من الصعب التغلب على عوائق التعاون الدولي للحصول على منافع وأهداف جماعية في بيئة من الفوضى الدولية، ولكنهم يجادلون أن هيكلية النظام الدولي والمؤسسات الدولية تلعب دورا مهماً في تحديد بعض الأهداف الجماعية القابلة للتحقيق وبالتالي الحصول عليها. صانعي القرار والفاعلين الآخرين في العلاقات الدولية يستطيعون خلق أو إعادة تشكيل هياكل المؤسسات الدولية من أجل تحقيق الأهداف الجماعية بشكل أكثر فعالية. بعبارة أخرى، يستطيع الإنسان أن يشكل المؤسسات الدولية التي يخفف بشكل كبير من العواقب السلبية للفوضى الدولية على الفعل الدولي الجماعي (Sterling-Folker, 2010: 118).

2.3. أهمية المؤسسات الدولية:

في ردة فعل على الدمار الذي أحدثته الحروب العالمية ، سعى الليبراليون المؤسسيون إلى تحقيق هدف واحد هو تحقيق السلام. وقد انصبت جهودهم أول الأمر في إحلال السلام من خلال إنشاء مؤسسة دولية، عصبة الأمم، التي من شأنها أن تجسد نظاما ليبراليا جديدا بدلا من سياسة القوة. لقد أدى فشل العصبة في تحقيق هذه التوقع إلى إعادة صياغة جذرية ونهج جديد، (الوظيفية)، والتي سعت إلى تحقيق هذا الهدف بشكل غير مباشر. فمن شأن شبكة من المؤسسات الخاصة التي تنظم مجالات محددة من العلاقات الدولية أن تحافظ وتعزز التعاون الذي من شأنه أن يُخفف تدريجيا من الصراعات التي قد تؤدي إلى الحرب. وقدمت التطورات المبكرة نحو التكامل في أوروبا الغربية بعض التشجيع في هذا المجال، ولكن في المناخ الفكري العدائي للحرب الباردة، لم تفلح الوظيفية في الحصول على المصداقية كنظرية عامة (Richardson, 2008: 223).

وبحلول السبعينات من القرن العشرين، أدى تزايد أهمية الترابط والاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى إعادة صياغة جذرية لليبرالية المؤسسية، وكان من أبرز منظريها روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye) في كتابهما "القوة والاعتماد المتبادل: السياسة العالمية في مرحلة الانتقال" (1977)، والتي جسدت الأفكار الأساسية لنظرية الليبرالية المؤسسية الجديدة. في الحقيقة، إن منظري الليبرالية الجديدة لم يسعوا إلى إستبدال النظرية الواقعية، ولكن للحد من نطاقها، حيث رأوا النظرية الواقعية صالحة عندما تحتل المخاوف الأمنية مكان الصدارة، ولكنها قدمت مفهوم "الاعتماد المتبادل المعقد" لتحديد مجالات العلاقات الدولية التي يحكمها منطق مختلف غير منطق الواقعية (القوة والأمن)، بل القواعد والتنظيم من خلال أنظمة تعاونية. ويبقى تحقيق السلام الهدف النهائي لليبرالية المؤسسية الجديدة.

لقد قدم نقد نظرية الاستقرار المهيمن (Hegemonic Stability Theory) دعما مقنعا لهذا الادعاء المؤسسي. حيث خلافا للأطروحة الواقعية، التي تدعي بأن الحفاظ على الأنظمة الاقتصادية التعاونية تتطلب وجود قوة مهيمنة على النظام الدولي لفرض قواعد النظام، لقد نوقش بأنه قد تجد الدول والفاعلون الأنانيون طرقا للتعاون من أجل تعزيز مصالحهم المشتركة وتحقيقها (Keohane, 1984). ومن الناحية النظرية، يمكن توسيع نطاق هذا الافتراض، بحيث يوفر إطارا مشتركا للتحليل لكامل العلاقات الدولية – للصراع والتعاون والأمن الدولي والاقتصاد السياسي. هذه ليست عوالم منفصلة والصراع ليس دائما بالغ الأهمية أو حتمياً في العلاقات الدولية (Stein, 1990). وخلال التسعينات من القرن العشرين، سعى الليبراليون المؤسسيون إلى علاج بعض الإغفالات التي حددها النقاد، ولا سيما دور الأفكار والارتباط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية (Keohane and Milner, 1996).

إن الدراسات المؤسسية اللاحقة لكيوهان واسعة للغاية لدرجة أنها تطرح السؤال فيما إذا كانت هناك استمرارية مع الليبرالية الجديدة أو أنها تطرح نظرية جديدة. في بداية القرن الواحد والعشرين، يعود كيوهان إلى أسلوب التحليل الاجتماعي، سعيا إلى تحديد طبيعة ومدى التغييرات في النظام الدولي، حيث تظل الدول الجهات الفاعلة المهمة، ولكن تحتاج النظرية إلى أخذ اللاعبين الجدد وأهمية الشبكات في الحسبان، وأصبحت القضايا المعيارية المتعلقة بالمسؤولية الديمقراطية في مكان بارز في السياسة الدولية. وفي معالجة القضايا الرئيسية الجديدة، الإدارة والتنظيم في عالم معولم، يؤكد كيوهان نظرية الاختيار العقلاني، ولكن جنبا إلى جنب، مع مناهج أخرى اجتماعية وتاريخية ومعيارية (Keohane, 2002: 193)

يقدم بعض المنظرين الآخرين، مثل جون روجي (John Ruggie) وجون إيكنبيري (John Ikenberry)، مفهوما مختلفا للمؤسساتية الليبرالية، كنظرية لا تتعلق بالتعاون أو بالمؤسسات بشكل عام، بل بصفة وطابع النظام المؤسسي المعاصر. إن مساهمة روجي هي في الأساس مفاهيمية. حيث ان نقطة الإنطلاق في وصف السياسة الدولية هي ليست عالما من الدول كجهات فاعلة أنانية، ولكن عالم مؤسس تاريخيا على العلاقات بين الدولة والمجتمع. إن النظام الدولي ومؤسساته الرئيسية ليست مجرد وظيفة لقوة الفاعلين الرئيسيين، بل إنها ناتجة عن اندماج القوة مع هدف اجتماعي مشروع (Ruggie,

382 :1982). منذ عام 1945، عززت الولايات المتحدة، كلاعب رئيسي – ولكن ليس كلاعب مهيمن كما يفهم عادة – النظام المؤسسي ولكن بما يتماشى مع هويتها المعيارية (Ruggie, 1993: 15).

بالمقابل، يحدد إيكنبيري اتجاها تاريخيا، وهو إنشاء أنظمة دولية مؤسسية بشكل متزايد من جانب المنتصرين في الحروب، ولكن اهتمامه الرئيسي هو فحص وشرح النظام الذي أنشأته الولايات المتحدة، والدول المنتصرة، بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ما زال هو الإطار الرئيسي للسياسة الدولية. يرى إيكنبيري هذا النظام باعتباره جزءا من الهيمنة، ولكن نظرا لطبيعة هذه الهيمنة الخاصة، فهو نظام ليبرالي دستوري، حيث تمارس السلطة من خلال القواعد والمؤسسات، ويقبل المهيمن القيود المؤسسية الملزمة، وصنع القرار فيها مفتوح نسبيا وبالتالي يتمتع شركاؤه الصغار بإمكانية التأثير عن طريق توفير فرص التصويت. هذه الخصائص الليبرالية تفسر استمرار النظام واستقراره النسبي بعد الحرب الباردة، وفي الواقع، المزيد من الطابع المؤسسي في هذه الفترة: كتوسيع منظمة حلف شمال الأطلسي واقامة منظمة التجارة العالمية، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (Ikenberry, 2001).

3.3. إنتقادات الليبرالية الجديدة الرئيسية للواقعية الجديدة:

إن الليبرالية الجديدة هي في الأساس نشأت كنقد للواقعية الجديدة. يركز انتقادات الليبرالية الجديدة الرئيسية للواقعية الجديدة على دور وسلوك الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية في السياسة الدولية. كما أوضح كيوهان وناي، فإن لمعظم علماء السياسة والعلاقات الدولية وجهة نظر مركزية في الشؤون العالمية، حيث"الدول ليست بأي حال الجهات الفاعلة الوحيدة في العالم" (Nye and Keohane, 1971: 330). علاوة على ذلك، انهم ينتقدون الواقعية الجديدة لعدم النظر في التفاعلات بين الجهات الفاعلة ودورهم المتزايد في العلاقات الدولية. فمن وجهة نظرهم، السياسة الدولية هي "جميع التفاعلات السياسية بين العناصر الفاعلة الهامة في نظام دولي، وقد تكون أي دولة أو منظمة مستقلة أو حتى فرد مهم تتحكم في موارد كبيرة وتشارك في علاقات سياسية مع جهات فاعلة أخرى عبر حدود الدول" (Nye and Keohane, 1971: 345).

في حين أن الواقعيين الجدد يفترضون بأن الفوضى تفرض قيودا شديدة على سلوك الدول وبالتالي تدفعهم إلى تبني سياسات القوة والبقاء وتوازن القوى، يجادل الليبراليون الجدد بأن الفوضى تسمح بهياكل مختلفة من التفاعل بين الدول (Baldwin, 1993: 4). ينتقد الليبراليون الجدد الواقعية الجديدة أيضا فيما يتعلق باهمالها للمكاسب النسبية وتركيزها على المكاسب المطلقة فقط. حيث تعتقد الليبرالية الجديدة أن الدول قادرة على التعاون مما يخفف من آثار الفوضى على السياسة الدولية، الأمر الذي سيؤدي في الواقع إلى مكاسب مشتركة (Axelrod and Keohane, 1985).

كما ينتقد الليبرالية الجديدة الوقعية الجديدة بتركيز الأخيرة على دراسة الأمن الدولي، حيث تعتقد الليبرالية الجديدة أنه من الضروري التركيز أكثر على الاقتصاد السياسي الدولي والبيئة في دراسة العلاقات الدولية (Jervis, 1999: 46). بينما يركز الواقعيون الجدد على تأثير القدرات، وخاصة العسكرية، بدلا من النوايا في السياسة الدولية (Mearsheimer, 2001)، يدعي الليبراليون الجدد أن نوايا الدول ومصالحها المشتركة لها تأثير أكبر وأنه بالامكان تحقيق التعاون في ظل الفوضى (Axelrod and Keohane, 1985).

بالاضافة إلى ذلك، تنتقد الليبرالية الجديدة الواقعية الجديدة بتقليلها لدور وأهمية المؤسسات الدولية في العلاقات الدولية. بينما يؤكد الليبراليون الجدد على الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات في تشكيل السياسة الدولية (Keohane, and Nye, 1977)، يعتقد الواقعيون الجدد أن الليبرالية الجديدة تركز بشدة على قدرة المؤسسات وذلك للتقليل من تأثير النظام الفوضوي على التعاون الدولي (Baldwin, 1993: 8). علاوة على ذلك، فان لكل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة وجهات نظر مختلفة حول أسباب انشاء المؤسسات وكيف تمارس دورها في السياسة الدولية. في حين تعتقد الليبرالية الجديدة أن الدول والمؤسسات الدولية تؤثر على بعضها البعض بشكل متبادل (Nye and Keohane, 1971)، فان الواقعية الجديدة تعتقد أن المؤسسات الدولية لها تأثير ضئيل على الدول، والهيكل الدولي وسلوك الدول، وخاصة الدول القوية التي تشكل المؤسسات الدولية وتتحكم فيها (Jervis, 1999: 47).

4. الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة – التعاون أم الصراع

إن قضية التعاون الدولي والصراع والفوضى الدولية من أهم القضايا المثيرة للخلاف والجدل بين الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة. وهذا الجدل ليس جديدا بل يعود لأجيال مضت. فمن الممكن ايجاد أقرب مقاربة للنقاش النظري بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في أعمال الفلاسفة في نهاية القرن الثامن عشر. حيث هاجمو كل الافكار التي تبناها الواقعيون، وأكدو على فكرة المواطنة العالمية والحضارة الانسانية، وروجو لفكرة سيادة الشؤون الداخلية على الشؤون الخارجية، ونددو بالتحالفات العسكرية وامكانية تحقيق السلام عن طريق فكرة ميزان القوى، وبالتالي أكدو على المصالح المتبادلة للدول وعلى التجارة الحرة بين الدول كأهم عامل مساعد لمنع الحرب (Gilbert, 1951).

وفي القرن العشرين، وبالاخص أعقاب الحرب العالمية الاولى، سعى المثاليون إلى بناء السلام من أجل منع صراع أو حرب عالمية أخرى. لقد اعتقدو أن حل المشاكل بين الدول تكمن في خلق نظام محترم للقانون الدولي وعدم إنتهاكه، وكذلك دعم وتقوية دور المنظمات الدولية

لتعزيز وحفظ السلم والأمن الدوليين. وقد انضم الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، وعلماء آخرون مثل نورمان أنجيل وألفريد زيمرن وريموند فوسديك وغيرهم، إلى فكرة أن التجارة الحرة تعزز السلام مع فكرة انشاء منظمة عالمية ترمي إلى تحقيق الأمن الجماعي وحفظ السلم والأمن الدوليين (Powaski, 2017: 76).

خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، بدأت العلاقات الدولية في الظهور كحقل أكاديمي، خاصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وتميزت هذه الفترة، بعد انشاء عصبة الامم، بانسجام في المصالح الدولية، ولو بشكل نسبي، إلى جانب الاعتقاد بأن تحسين المؤسسات الدولية يمكن أن تخلص العالم من ويلات الحرب. ومع ذلك، فقد أدى فشل عصبة الامم في حفظ السلم والامن الدوليين وفي منع تكرار حرب عالمية اخرى إلى خيبة أمل علماء العلاقات الدولية وزرع البذور التي نمت منها الواقعية الحديثة. فقد تم إنتقاد أفكار المثاليين بشدة من قبل بعض المنظرين ما بين الحربين العالميتين، وبالأخص من قبل ادوارد هاليت كار (E.H. Carr) في كتابه "أزمة العشرين عاما: مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية"، خاصة فيما يتعلق بالأفكار المثالية فيما يتعلق بتوحيد الإنسانية على أساس المصالح المشتركة وكذلك الميل المفرط إلى تجاهل البعد التاريخي وماهو كائن والتركيز على ما يجب أن يكون (Carr, 1939: 11). لذلك بعد الحرب العالمية الثانية، برزت الواقعية كنموذج مهيمن بين علماء العلاقات الدولية. على الرغم من استمرارية النقاش بين الواقعية والمثالية، وظهور دراسات عن الوظيفية والتكامل الاقليمي الاوروبي كنهج للسلام (Haas, 1958).

لذلك، بالرغم من الليبرالية الجديدة تعتقد بامكانية التعاون الدولي وبالتالي السلم الدولي في ظل الفوضى الدولية، لا زالت الواقعية الجديدة تعتقد أن الفوضى الدولية وسياسات القوة والصراع من اجل القوة والنفوذ هي المتحكمة في السياسة الدولية وأن القوى العظمى لا تتعاون إلا إذا كان التعاون تعزز قوتها ونفوذها في المجتمع الدولي. لذلك السؤال المطروح هنا هو: إلى أي مدى ساهمت النظرية الليبرالية، وبالاخص افتراضها فيما يتعلق بالتعاون والسلم الدولي، في وضع مبادئ جديدة لفهم العلاقات الدولية بشكل مختلف عن الرؤية الواقعية المهيمنة؟ وإلى أي مدى ساهمت النظرية الليبرالية في التقليل من هيمنة المفاهيم الواقعية المتعلقة بالصراع والقوة والفوضى في السياسة الدولية؟

بداية، تختلف الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في وجهات نظرهما فيما يتعلق بمسألة التعاون، وخاصة فيما يتعلق بأسباب التعاون. حيث تعتقد الليبرالية الجديدة بأن هناك امكانية جيدة لاحتمال التعاون الدولي أكثر من اعتقاد الواقعية، وتعتقد الليبرالية الجديدة، بعكس الواقعية الجديدة، بأن هناك صراعات غير ضرورية وأن الجهات الفاعلة الدولية تتفق بالرغم من تداخل أو حتى تضارف مصالحهم (Jervis, 1999: 47).

إن أفكارهم المختلفة حول دور المؤسسات الدولية في العلاقات الدولي تقع في صميم خلافاتهم حول أسباب التعاون، أو صعوبة التعاون الدولي في ظل الفوضى الدولية. يرى الواقعيون الجدد أن هناك الكثير من العوائق التي تحول دون التعاون لأن التعاون يتم في عالم تنافسي أو كما يسميه الواقعيون الجدد "نظام الاعتماد على الذات"، حيث تمتلك الدول حوافز قوية لزيادة قوتهم، ولو على حساب الدول الاخرى، والاستفادة من الآخرين (Mearsheimer, 2001). في المقابل، يتمتع الليبراليون الجدد بنظرة أكثر تفاؤلا، حيث يؤكدون على الدور الهام للمؤسسات في تحقيق التعاون والحفاظ عليه. فيمكن للمؤسسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف المعاملات، وجعل الالتزامات أكثر مصداقية، وإنشاء مراكز مهمة للتنسيق، وبصفة عامة لتسهيل التفاعل والمعاملة بالمثل (Keohane and Martin, 1995: 42).

تركز الواقعية الجديدة على الدراسات الأمنية ولا تأخذ في الاعتبار أي دور مهم للجهات الفاعلة غير الحكومية في السياسة الدولية. علاوة على ذلك، يشير الليبراليون الجدد إلى أن الواقعية الجديدة تتجاهل العمليات الاقتصادية الدولية (Nye, 1988). على النقيض من ذلك، لقد ساهمت الليبرالية الجديدة في نظرية السياسة الدولية من خلال شرح الأهمية للجهات الفاعلة من غير الدول في النظام الدولي، وإمكانيات تحقيق التعاون الدولي وتنمية المصالح المشتركة.

يتحدى كيوهان الواقعية الجديدة بأنه يمكن للدول المستقلة أن تتعاون في الاقتصاد السياسي العالمي. وتستند حجج كيوهان المركزية بشكل أكبر على التقليد المؤسسي والمؤسسات الدولية، بحجة أن التعاون يمكن أن يتطور في بعض الظروف على أساس المصالح المتبادلة. وقد تكون المؤسسات عاملا هاما في تعزيز التعاون الدولي بطرق لم تدركها الواقعية الجديدة (Keohane, 1993) . ولكن مع ذلك، في حين تزعم الليبرالية الجديدة أن المؤسسات الدولية هي جهات فاعلة مهمة تعزز السلام وتمنع الدول من الحرب، فإن السياسة الدولية المعاصرة تظهر أن هذه النظرة متفائلة للغاية. علاوة على ذلك، فإن الليبرالية الجديدة تضع القليل من التركيز على شرح الصراع بين الدول من أجل القوة، حيث إنها لا تعالج الجوانب المتضاربة لمصالح الدول، وقضية القومية ويقلل من المخاوف الأمنية لدى الدول (Nye, 1988: 250).

بشكل عام، لدى الليبرالية الجديدة نظرة إيجابية عن التعاون أكثر من الواقعيين الجدد. بالرغم من ذلك، إن التحول نحو المؤسساتية والتعاون في النظام الدولي لا زال، إلى حد كبير، افتراضات نظرية. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو قبول الليبراليين لبعض الافتراضات الواقعية، خاصة فيما يتعلق بالدول كفاعلين موحدين ورئيسيين في السياسة الدولية، وأنها تسعى وراء الأهداف الذاتية، ولا سيما الأمن والمصالح المادية. ولكن الفارق الرئيسي مع الواقعية التي تطرحه الليبرالية هو أن هناك مجالا أكبر بكثير للتعاون الدولي، وأن المؤسسات تلعب دورا مهما في تسهيل هذا التعاون (Keohane, 1989).

يوافق الليبراليون الجدد مع الواقعيين الجدد على أن الدول هي أنانية عقلانية تسعى إلى تعزيز المصالح الذاتية (Keohane and Martin: 1995: 39). بالاضافة الى ذلك، يرى الليبراليون الجدد أنه من الصعب تحقيق التعاون ولكنهم يؤكدون على الدور المهم للمؤسسات الدولية في تحقيق التعاون والحفاظ عليه (Axelrod and Keohane, 1985).

فيما يتعلق بدور المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون الدولي، من الضروري الإشارة هنا إلى كيفية قيام الليبرالية الجديدة بدراسة المؤسسات الدولية. تبدأ الليبرالية الجديدة بتحليلها من خلال تحديد المصالح والأهداف المشتركة التي تحتاج إلى جهود تعاونية مميزة لتحقيقها، والتي من أجل هذه الأهداف تشكلت المؤسسات الدولية في المقام الأول. بعبارة أخرى، من الضروري تحديد الأهداف المشتركة التي تشكلت من أجلها المؤسسات الدولية. بعد ذلك، يتوسع تحليل الليبرالية الجديدة إلى الإجابة على السؤال التالي، كيف يمكن التأكيد أن الأهداف، التي من أجلها انشئت المؤسسة الدولية، قد تحققت بالفعل؟ في هذا الإطار، لدراسة التعاون والمؤسسات، هناك ثلاثة فئات واسعة من الصعوبات في هيكلية المؤسسات الدولية. هذه الصعوبات تؤثر في مدى تحقيق التعاون في المؤسسات الدولية وبالتالي تحقيق الأهداف المشتركة، وهذه الصعوبات هي:

أولا: المساومة (Bargaining): الموضوع الأول الواسع يتعلق بمدى قابلية هيكلية المؤسسات الدولية القيام بدور في المفاوضات الدولية والمساومة. وللوصول إلى قرارات جماعية متفقة، تحتاج الدول إلى درجة من النظام في القواعد والإجراءات لصنع قراراتهم الجماعية. وبتطبيع هذه القواعد والإجراءات، تعكس المؤسسات القيود المتبادلة المقبولة على سلوكيات الدول لتحقيق الأهداف المشتركة. ومع ذلك،لا تزال أي جهود تعاونية دولية تحتاج إلى قدر كبير من المفاوضات، غالبا بين عدد كبير من الدول مع إمكانيات ومصالح مختلفة. كما إن القواعد والإجراءات المحددة للمساومة تختلف حسب القضية المطروحة للنقاش وحسب المؤسسة، وبالتالي هناك اختلاف في كيفية تحقيق مؤسسة معينة أهدافَها المحددة بشكل فعال (Sterling-Folker, 2010: 124).

بالرغم من ذلك، فأن نقاد الليبرالية المؤسسية الجديدة يناقشون بأن للدول القوية الكبرى تأثير أكبر بشكل واضح، نظرا إلى قوتها وإمكانياتها، على المفاوضات الدولية وعلى نتائج المفاوضات الدولية. وبالرغم من أن المؤسسات الدولية تعمل كمنتدى مهم للمفاوضات الدولية، فان هذه المؤسسات لا تعمل كمدراء ومزودين للحلول لبعض المشاكل الجماعية وذلك لأن هذه المؤسسات لا تستطيع ان تحل الصراعات الجادة والخطيرة بين الدول (Gallarotti, 1991). من هذا المنطلق، لا تستطيع المنظمات الدولية أن تحقق أهدافها لأنها لاتستطيع أن تحل المشاكل الناتجة عن المفاوضات نفسها بين الدول، خاصة إذا كانت هذه المشاكل سياسية، تسببت من قبل الدول، وبالتالي تحتاج إلى تعاون من قبل الدول نفسها.

ثانيا: الإرتداد أو التراجع (Defection): الفئة الثانية الواسعة من المشاكل المتعلقة بهيكلية المؤسسات الدولية بالنسبة لليبرالية المؤسسية الجديدة تتعلق بقضية التراجع، بمعنى الإرتداد أو الهجر من جهة أو قضية إلى جهة أو بلد معارض أو قضية أخرى. وبما أن الدول خائفة من عدم التزام شركائها المتعاونين باتفاقياتهم المسبقة المتبادلة، فان الدول لا تكون بالأساس متحمسة للدخول في مشاريع متعاونة. قد تكون الدول قلقة أيضا من أن تستغل الدول الأخرى الاستفادة بشكل مجاني أو دون تكلفة كبيرة من تعاونها. لذلك، السؤال المطروح هنا هو: كيف يمكن أن تتشكل المؤسسات الدولية لتخفيف المخاوف على حساب التراجع؟ (Sterling-Folker, 2010: 125).

إن وجود المؤسسات الدولية توحي مسبقا أن مشكلة التراجع هي ليست متجذرة. بعد كل شئ، تنشئ الدول المؤسسات الدولية بناءا على افتراض امكانية إلزام بعضهما البعض بترتيبات وقواعد واتفاقيات مؤسساتية التي تمت الموافقة والتوقيع عليها من قبلها. وللقيام بذلك، تتطلب الدول أن تحصل على معلومات وفيرة حول أفعال وتفضيلات الآخرين، بالإضافة إلى معرفة أكبر حول العواقب المحتملة لأن تخدع أو تنخدع من قبل الآخرين، والتي تقلل اللجوء إلى الخداع بشكل عام. تستطيع المؤسسات أن تلعب دورا لتقليل جانبين مهمين من التراجع: الالتزام والتنفيذ. يتعلق الالتزام بمدى إمكانية إقناع وتشجيع الدول للالتزام بالاتفاقيات الدولية، التي هي أطراف فيها. ويتعلق التنفيذ بمدى إمكانية الزام الدول للالتزام بواجباتها وكذلك إمكانية معاقبة الدولة التي تتخلف عن الالتزام (Sterling-Forlker, 2010: 126). ولكن، بما أن المؤسسات الدولية لا تملك أي نظام للعقوبات لكي تفرض على الدول الالتزام بواجباتها او حتى الالتزام بالاتفاقيات الدولية، لذلك فالمؤسسات الدولية تبقى خاضعة لمصالح الدول المنشئة وإرادتها.

ثالثا: الاستقلالية (Autonomy): تتعلق الفئة الثالثة من المشاكل المتعلقة بالمؤسسات الدولية بمسألة الاستقلالية. بينما تفترض الليبرالية الجديدة أن المؤسسات الدولية تساعد التعاون بين الدول ذات المصلحة الذاتية، وانه ليس واضحاً تماما كون النتائج هي دائما بسبب وجود المؤسسات الدولية. فالمشكلة تتمحور مع افتراض الليبرالية الجديدة بأن المؤسسات الدولية أنشئت من قبل الدول لتحقيق مصالحها الذاتية. لذلك، يثور السؤال الآتي: كيف من الممكن فصل المصالح الذاتية للدول عن دور ومساهمة المؤسسات الدولية؟ إذا كانت المؤسسات الدولية تطبق رغبات ومصالح الدول، فلماذا لا نقوم بدراسة الدول فقط بدلا من المؤسسات الدولية؟ وهل للمؤسسات الدولية هيكلية

ووضع مستقل عن الدول بحيث من الممكن دراستها بشكل منفصل عن مصالح الدول؟

للتغلب على هذه المشكلة، قد يكون أحد المداخل لدراسة وفحص كيفية عمل المؤسسات الدولية كمبادر للقيم وواضع للأجندة على المستوى الدولي، وذلك لأن المؤسسات الدولية بشكل عام طرف محايد وتمثل القيم المشتركة، وأنها منحت درجة من الشرعية على المستوى العالمي. ولديها أيضا سلطة إضافية بسبب قدرتها على التنسيق بين الدول وإمتلاكها للخبرات والمعلومات (Finnemore and Sikkink, 1998). ومع ذلك، فإن أهم عنصر في هذه العملية تتعلق بقابلية المؤسسات الدولية على دمج الدول وقيمها المحلية مع القيم والمباديء الدولية. في هذه الحالة، ستتأثر السياسات المحلية اللدول وبالتالي سياساتها الخارجية، حتى بالنسبة للدول العظمى، بالمؤسسات الدولية (Finnemore, 1996). ان مسألة استقلال المؤسسات الدولية تتعلق أيضا بمدى قدرتها على تطبيق المهمة التي كلفت بها من قبل الدول نفسها. وهذا أيضا صعب على المؤسسة الدولية تحقيقها، لأنها تحتاج الى دعم كل الدول المشتركة، وفي الواقع العملي، الدول تعمل وفقا لمصالحها الآنية والمستقبلية وليس وفقا للمصالح الدولية أو مصالح المؤسسة الدولية.

لذلك، في بيئة تحكمها الفوضى والمصالح الذاتية للدول، وخاصة الدول العظمى، والتي يجب أن تعتمد على نفسها فقط لضمان بقائها، وكذلك مع وجود مؤسسات دولية منشئة من قبل الدول وتابعة لمصالح وإرادة الدول، من الصعب الإدعاء بأن للمؤسسات الدولية، وخاصة السياسية مثل الأمم المتحدة، دور كبير في تحقيق التعاون الدولي وكذلك السلم والأمن الدوليين. لذلك، مع بقاء هيكلية المؤسسات الدولية بهذا الشكل ومع بقاء الفوضى السمة الرئيسية للنظام الدولي، ستبقى سياسات القوة الواقعية واستراتيجيات البقاء هي المتحكمة في السياسة الدولية. لذا، لفهم دور المؤسسات الدولية في تعزيز السلام وردع الدول عن الذهاب للحرب نحتاج الى روية واقعية، فيما يعتلق بالفوضى والصراع من أجل القوة، ودمج مفاهيم واقعية عند شرح وتقييم دور المؤسسات الدولية في السياسة الدولية.

5. الخاتمة

ناقشنا في هذا البحث أنه لحقل العلاقات الدولية تقليدا طويلا من النقاشات الكبرى، واللتي ساعدت في توضيح الافتراضات المختلفة التي قدمها العلماء في نظرياتهم. وتعتبر نظرية الواقعية–الواقعية الجديدة ونظرية الليبرالية–الليبرالية الجديدة من أكثر المداخل المعاصرة تأثيرا في نظرية العلاقات الدولية. وأن النقاش بين النظريتين تعتبر من أهم النقاشات وأكبرها في حقل العلاقات الدولية لاعتبارهما النظريتين المهيمنتين في هذا الحقل، وكذلك لأن النقاش بينهما قديم ولها جذور تاريخية فلسفية. وبالرغم من استمرار هذا النقاش حتى يومنا هذا، استخلص البحث أنه لم يساهم هذا النقاش بشكل كبير في حل المشاكل الدولية الناتجة عن هيمنة سياسات القوة والحرب في العلاقات الدولية. حيث لا زال منطق القوة وسياسات توازن القوى والفوضى الدولية هي التي تحكم العلاقات الدولية.

وبالرغم من إدعاء الليبرالية الجديدة بالدور المهم للمؤسسات الدولية في تحقيق التعاون الدولي، فان هذا المطلب لا زال افتراض نظري أو مطلب مثالي. فالدول، لحد الان، هم الفاعلين الرئيسيين في السياسة الدولية وهدفها الرئيسي تحقيق الامن والمصالح الذاتية البحتة في بيئة تحكمها الفوضى الدولية والاعتماد على الذات. بالاضافة الى ذلك، بالرغم من أن الليبراليين الجدد يطرحون وجهة نظر متفائلة عن الدور الذي من الممكن ان تعلبه المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون والحفاظ عليه، هناك اتفاق عام أنه من الصعب تحقيق التعاون الدولي في ظل بيئة من الفوضى والصراع من أجل القوة والمصالح الوطنية، وكذلك بوجود صعوبات في هيكلة المؤسسات الدولية والتي تؤثر في فعاليتها في تحقيق التعاون في المؤسسات الدولية وبالتالي تحقيق الاهداف والمصالح المشتركة.

استخلص البحث أيضا أنه، في حين أن الليبرالية الجديدة قد طورت بديلاً مهما للواقعية الجديدة، فإن السياسة العالمية المعاصرة تعكس أوجه القصور في افتراضاتها الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بدور المؤسسات الدولية وامكانية تحقيق المصلحة المشتركة وبالتالي التعاون والسلام الدولي. ولكن مع ذلك، فقد ساهمت النظرية الليبرالية الجديدة والنقاش بينها وبين الواقعية الجديدة في تحسين فهمنا للعلاقات الدولية، وفي تزويدنا بالعديد من الافتراضات المتعلقة بالسياسة الدولية. لذلك ينبغي اعتبار الليبرالية الجديدة مساهمة قيمة في النظريات الحالية للسياسة الدولية أكثر من نظرية تحل محل الواقعية والواقعية الجديدة. ونظرا لأن السياسة الدولية المعاصرة أصبحت أكثر واقعية من حيث التعاون والمسائل الأمنية والحروب وسياسات القوة منذ عام 2001، وتحديدا بيعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد عادت الواقعية والواقعية الجديدة إلى الواجهة مرة أخرى، في حين أن الليبرالية الجديدة قد فقدت مكانتها.

أخيرا، على الرغم من أن الليبرالية الجديدة تعتبر في بعض النواحي مثالية، فإن كلا النظريتين تعتبر من النظريات العقلانية والنفعية ويكمل كل منهما الآخر بطرق متعددة. ومن خلال انتقاداتهم لبعضهم البعض، تركز كلا النظريتين على النقاشات المختلفة لمواصلة العمل على ايجاد اجوبة منطقية على الأسئلة النظرية التي لا تزال دون إجابة من قبل نماذج كل منهما. وبالتالي تحسين النظرية الشاملة للسياسة الدولية وزيادة فهمنا لكيفية التعامل العملي مع القضايا المتعلقة بالأمن والتعاون في نظام فوضوي.

6. قائمة المصادر

Axelrod, R. and Keohane, R. (1985). Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions, World Politics, 38:1, 226-254.

Baldwin, D. A. (1993). Neorealism and neoliberalism: The contemporary debate. New York: Columbia University Press.

Carr, E. H. (1939). The Twenty Years Crises: An Introduction to the Study of International Relations. London: Palgrave Macmillan.

Finnemore, M. (1996). National Interests and International Society. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Finnemore, M. and Sikkink, K. (1998). International Norm Dynamics and Political Change, International Organization, 52, 887-918.

Gallarotti, G. M. (1991). The Limits of International Organization: Systematic Failure in the Mangement of International Relations, International Organization, 45:2, 183-220.

Gilbert, G. M. (1951). Stereotype persistence and change among college students. The Journal of Abnormal and Social Psychology, 46:2, 245-254.

Haas, E. B. (1958). The uniting of Europe: Political, social, and economic forces, 1950-1957. Stanford, Calif: Stanford University Press.

Ikenberry, G. J. (2001). After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Jervis, R. (1999). Realism, Neoliberalism, and Cooperation, International Security, 24:1, 42-63.

Keohane, R. O. (1984). After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Keohane, R. O. (1989). International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory. Boulder, Colo.: Westview.

Keohane, R. O. (1993). Institutionalist Theory and the Realist Challenge After the Cold War, in Baldwin, D. W. (ed.) Neorealism and neoliberalism: The contemporary debate. New York: Columbia University Press, pp. 269-301

Keohane, R. O. (2002). Power and Governance in a Partially Globalized World. London: Routledge.

Keohane, R. O. and Martin, L. (1995). The Promise if Institutionalist Theory, International Security, 20: 1, 39-51.

Keohane, R. O and Milner, H. (eds.) (1996). Internationalization and Domestic Politics. Cambridge:Cambridge University Press.

Keohane, R. O. and Nye, J. S. (1977). Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, Brown.

Krasner, S. D (1995). Power politics, institutions, and transnational relations. in Risse-Kappen (ed.) Bringing Transnational Relations Back In: Non-State Actors, Domestic Structures, and International Institutions. New York: Cambridge University Press. Pp. 257–79.

Lake, D. A. (2013) Theory is Dead, Long live Theory: The End of the Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations, European Journal of International Relations, 19:3, 567-587.

Lapid, Y. (1989) The third debate: On the prospects of international theory in a post-positivist era. International Studies Quarterly, 33:3, 235–254

Mearsheimer, J. (2001). The Tragedy of Great Power Politics. New York: W. W. Norton.

Mearsheimer, J. (2010). Structural Realism, in Dunne, T., Kurki, M. and Smith, S. (2010). International Relations Theories: Discipline and Diversity, 2nd edition. Oxford: Oxford University Press, pp. 77-94.

Morgenthau, H. J. (1954). Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 2nd ed, New York: Alfred A. Knopf.

Nye, J. (1988). Neorealism and Neoliberalism, World Politics, 40:2, 235-251.

Nye, J. and Keohane, R. (1971). Transnational Relations and World Politics: An Introduction, International Organization, 25:3, 329-349.

Powaski, R. E. (2017). American Presidential Statecraft: from Isolationism to Internationalism. London: Pargrave Macmillan.

Richardson, J. L. (2008). The Ethics of Neoliberal Institutionalism, In Reus-Smit, C. and Snidal, D. (eds) The Oxford Handbooks of Political Science. Oxford: Oxford University Press, pp. 222-233.

Ruggie, J. G. (1982). International regimes, transactions, and change: embedded liberalism in the postwar economic order. International Organization, 36, 379–415.

Ruggie, J. G. (1993). Multilateralism Matters: The Theory and Practice of an Institutional Form. New York: Columbia University Press.

Snyder, G. H. (1997). Alliance Politics. New York: Cornell University Press.

Sterling-Folker, J. (2010). Neoliberalism. in Dunne, T., Kurki, M. and Smith, S. (2010). International Relations Theories: Discipline and Diversity, 2nd edition. Oxford: Oxford University Press, pp. 116-134.

Waltz, K. N. (1979). Theory of International Politics. Reading, Mass.: Addison-Wesley.

Waltz, K. (1988). The Origins of War in Neorealist Theory. Journal of Interdisciplinary History, 18:4, 615–628.

Waltz, K. (1990). On the Nature of States and Their Recourse to Violence. U.S. Institute of Peace Journal, 3:2, 6–7.

Waltz, K. (1992). Realist Thought and Neorealist Theory. In Robert, R. (eds.) The Evolution of Theory in International Relations. South Carolina: University of South Carolina Press, pp. 21-38.

Waltz, K. (2000). Structural Realism after the Cold War, International Security, 25:1, 5-41.

پوختە:

ئەڤ ڤەکولینە گەنگەشا د ناڤ بەرا تیورا کەتواریا نوی و تیورا لیبرالیەتا نوی د بواریّ پەیوەندییّن نێڤدەولەتی دا ب خوەڤەدگریت، و فوکەسیّ د کەتە سەر تێروانینێن ڤان هەردو تیوران، ب تایبەت تێروانینێن گرێدای ب پەکەربەندیّ پەیوەندییّن نێڤدەولەتی کا شێلوبێل یا بالّادەستە یان هەڤکاری. سەبارەت تیورست و ڤەکولەرێن پەیوەندییّن نێڤدەولەتی، خواندنا هەڤرکیێ و هەڤکاریێ د پەیوەندییّن نێڤدەولەتی دا، هەر ژ کەڤندا، ئێك ژ بابەتێن سەرەکینە بو ڤەکولینێ، و ئەڤ لینکە دناڤ بەرا هەڤرکیێ و هەڤکاریێ یا بویە کێشا هەرە سەرەکی بو هەردوو تیورا. تیورا کەتواریا نوی و تیورا لیبرالیەتا نوی د هێنە هەژمارتن کاریگەرترین تیور ل سەر سیاسەتێن نێڤدەولەتی وگەنگەشا د ناڤ بەرا وان دا مەزنترین و گرنگترین گەنگەشەیە د بواریّ پەیوەندییّن نێڤدەولەتی دا. ئەف ڤەکولینە پێکولا شروڤەکرنا بەهرەییّن تیوری ییّن هەردوو تیورا سەبارەت هەڤرکیێ و هەڤکاریێ د پەیوەندییّن نێڤدەولەتی دا، و هەتا چ رادە مگرتییّن لیبرالیەتا نوی زێدەکرنەك کریە، ب تایبەت سەبارەت رولیّ رێکخراوێن نێڤدەولەتی د زێدەکریا هەڤکاریا نێڤدەولەتی، د کێمکرنا زالّبوونا دیتنا کەتواریێ، ب تایبەت سەبارەت زالّبوونا شێلوبێلیێ و هەڤرکی ل سەر هێزیّ. ئەڤ ڤەکولینە گەنگەشیّ د کەت کو گەنگەشە و هەڤرکی د ناڤ بەرا تیورا کەتواریا نوی و تیورا لیبرالیەتا نوی د بواریّ پەیوەندییّن نێڤدەولەتی دا کارتێکرنێن مەزن نەکرن د پێشڤەبرنا تیورەکا گشتگیر د پەیوەندییّن نێڤدەولەتی دا و، هەروەسا، نەشیا چارەسەریا ئاریشێن سیاسەتێن ناڤ دەولەتی بکەت ییّن ژ ئەنجامیّ بالّادەستیا سیاساتێن هێزیّ پەیدابن .

پەیڤێن سەرەکی: تیورا کەتواریا نوی" تیورا لیبرالیەتا نوی" گەنگەشێن مەزن د پەیوەندییّن نێڤدەولەتی دا" شێلوبێلیا نێڤدەولەتی " هەڤرکی و هەڤکاریا نێڤدەولەتی.

Conflict and Cooperation in International Relations: Theoretical Contributions of the Debate between New Realism and Neoliberalism

Abstract:

This paper deals with the debate between neo-realism and neo-liberalism within the field of international relations and highlights the most important propositions of the two theories, especially regarding their views on the structure of international relations and whether it is characterized by anarchy and conflict or cooperation. The study of conflict and cooperation in international relations has been one of the main tasks of research and analysis for theorists and researchers of international relations, and this conflict-cooperation nexus has become the main issue in the debate between the two prevailing theories in international relations. Neorealism and neoliberalism are the most influential theories on international relations, and the debate between them has considered one of the most important one in the field of international relations. This research seeks to clarify and explain the theoretical contributions of each of the two theories regarding conflict and cooperation in international relations, and the extent to which neoliberal assumptions, especially with regard to the role of international institutions in increasing international cooperation, has contributed to reducing the dominance of the realistic vision in international relations, especially with regard to conflict and anarchy. It argues that the debate between neorealism and neoliberalism did not significantly contribute to developing the theory of international relations, as this debate did not contribute significantly to reducing the dominance of power politics in international relations and solving the international problems resulting from it.

Keywords: neo-realism theory; neo-liberal theory; major debates in international relations; international anarchy; international conflict and cooperation.